

تحرك عاجل

تدهور خطير في صحة سجين صحراوي

تدهور صحة عبد الجليل لعروسي على نحو خطير منذ نقله إلى السجن المحلي عين السبع 1. وكان قد حُكم عليه بالسجن المؤبد خلال المحاكمة الجماعية المعروفة باسم "أكديم إزيك" التي جرت في يوليو/تموز 2017، وضمت 22 آخرين من النشطاء الصحراويين. ولا يزال عبد الجليل لعروسي مريضاً عن الطعام منذ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. تدهورت صحة عبد الجليل لعروسي على نحو خطير منذ نقله من السجن المحلي العرجات 1، بالقرب من العاصمة الرباط، إلى السجن المحلي عين السبع 1 في الدار البيضاء، يوم 16 سبتمبر/أيلول 2017، وذلك من جراء سوء الأوضاع في سجن عين السبع 1. ووفقاً لما ذكرته عائلة عبد الجليل لعروسي وأحد محاميه، فإنه يعاني حالياً من نزيف المستقيم، ونزيف من الأنف، وارتفاع في ضغط الدم، بالإضافة إلى مرض بالقلب. وقد نُقل إلى المستشفى للعلاج ثلاث مرات خلال محاكمته. ويتلقى عبد الجليل لعروسي أربعة أدوية مختلفة يومياً من إدارة السجن، ولكنه لم يُعرض على طبيب منذ نقله. وذكرت عائلته أن هذه الأدوية لا تتناسب مع احتياجاته الطبية الملحة، وخاصة مع عدم وجود متابعة طبية لحالته. كما ذكرت العائلة أن إدارة السجن، في مرة واحدة على الأقل، قد منعت العائلة من زيارة عبد الجليل لعروسي دون تقديم أي مبرر. ولدى زيارة العائلة، يوم 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، اضطرت العائلة للانتظار حوالي ثلاث ساعات، ثم سُمح لها بزيارته لمدة 15 دقيقة. ويُعد هذا أمراً غير معتاد، حيث يُسمح للأهالي عادةً بزيارة ذويهم المسجونين لمدة ساعتين على الأقل.

وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، بدأ عبد الجليل لعروسي إضراباً عن الطعام مطالباً السلطات بنقله إلى السجن المحلي بمدينة العيون بالصحراء الغربية، حتى تتمكن عائلته من زيارته، أو نقله إلى السجن المحلي القنيطرة، حيث يُحتجز سبعة من زملائه المتهمين. وكانت عائلة عبد الجليل لعروسي قد تقدمت بشكوى إلى إدارة السجن، يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017، بخصوص سوء ظروف الاحتجاز، وجاء ذلك عقب شكاوى مماثلة من أهالي مسجونين آخرين. ويُذكر أن محكمة الاستئناف بالرباط قد حكمت على عبد الجليل لعروسي بالسجن المؤبد، يوم 19 يوليو/تموز 2017، وذلك في المحاكمة الجماعية التي شملت 23 متهماً صحراوياً، فيما يتصل بالمصادمات الدامية التي وقعت في منطقة أكديم إزيك بالصحراء الغربية في عام 2010، وقُتل خلالها 11 من أفراد قوات الأمن، واثنين من المدنيين الصحراويين. وفي 16 سبتمبر/أيلول 2017، نُقل السجناء التسعة عشر من السجن المحلي العرجات، بالقرب من العاصمة الرباط، ووزعوا على سبعة سجون مختلفة في المغرب.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الفرنسية أو بلغة بلدك، لحث السلطات المغربية على اتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان حصول عبد الجليل لعروسي فوراً على الرعاية الطبية الملائمة، بما يتماشى مع أخلاقيات مهنة الطب، بما في ذلك مبادئ السرية، والاستقلال الذاتي للمريض، والموافقة المبنية على علم بالعواقب؛
- ضمان توافق ظروف الاحتجاز مع المعايير الدولية، بما في ذلك "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد مانديلا) الصادرة عن الأمم المتحدة، وضمان اتصاله بشكل منتظم بأفراد عائلته وبمحامين من اختياره؛
- ضمان نقل عبد الجليل لعروسي، وباقي السجناء التسعة عشر من مجموعة "أكديم إزيك"، إلى مدينة العيون بالصحراء الغربية، حتى يتسنى لأهاليهم زيارتهم، تماشياً مع "قواعد مانديلا"، التي تنص في القاعدة 59 على ضمان وضع السجناء، إلى أقصى حد ممكن، في سجون قريبة من بيوتهم، وذلك ما لم تكن هناك أسباب واضحة ومشروعة تمنع تحقيق ذلك.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 22 يناير/كانون الثاني 2018 إلى كل من:

مدير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

سعادة السيد/ محمد صالح التامك

زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز

حي الرياض، الرباط، المملكة المغربية

رقم الفاكس: +212 5 37 71 26 19

وزير العدل والحريات

معالي السيد/ محمد أوجار

وزارة العدل والحريات

ساحة المامونية، صندوق بريد رقم: 1015

الرباط، المملكة المغربية

رقم الفاكس: +212 5 37 72 13 737

تويتر: @MincomMa

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

الوزير المكلف بحقوق الإنسان

معالي السيد/ مصطفى الرميد

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

ملتقى شارع ابن سينا وزنقة وادي المخازن

أكدال، الرباط، المملكة المغربية

رقم الفاكس: +212 5 37 67 11 55

البريد الإلكتروني: contact@didh.gov.ma

تويتر: @didh_mar

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA: 71/16. لمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/en/documents/mde29/3721/2016/en

تحرك عاجل

تدهور خطير في صحة سجين صحراوي

معلومات إضافية

في 19 يوليو/تموز 2017، قضت محكمة الاستئناف بالرباط بإدانة عبد الجليل لعروسي، و22 آخرين من النشطاء الصحراويين، فيما يتصل بالمصادمات الدامية التي وقعت في منطقة أكديم إزيك بالصحراء الغربية، وذلك من جراء تفريق مخيم احتجاجي بالقوة يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وقد قُتل 11 من أفراد قوات الأمن، واثنين من الصحراويين، خلال أعمال العنف التي اندلعت إثر تفكيك مخيم الاحتجاج.

وقد حُكم على النشطاء الثلاثة والعشرين بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين والسجن مدى الحياة لإدانتهم بعدة تهم من بينها ممارسة العنف ضد موظفين عموميين مغاربة. وقد أمضى 21 منهم بالفعل أكثر من ست سنوات في السجن. وقد أُفرج عن اثنين كانا قد أمضيا مدة الحكم الصادر ضدّهما، ووجهت محكمة الاستئناف مرة أخرى إلى اثنين، كان قد أُطلق سراحهما في عام 2013، ولكنهما ظلا مطلقا السراح. وفي الوقت الراهن، يقضي 19 ناشطاً مدد الأحكام الصادرة ضدّهم.

وكانت المحكمة العسكرية بالرباط قد أدانت المتهمين في عام 2013، واستندت الإدانة بشكل كامل تقريباً إلى "اعترافات" ادعى المتهمون أنها انثرت منهم تحت وطأة التعذيب. وقال عدد ممن احتُجزوا إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن خلال احتجازهم، وكذلك خلال التحقيق معهم، بغرض انتزاع "اعترافات" منهم خلال الأسابيع الأولى من الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية محاكمة المدنيين الصحراويين الأربعة والعشرين أمام محكمة عسكرية، حيث حُرّموا خلالها من الحق في محاكمة عادلة. وقد أعرب "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب" و"الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة عن القلق بشأن عدم إجراء تحقيقات في ادعاءات المتهمين المسجونين بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما دعا "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" السلطات إلى مراجعة الأحكام استناداً إلى المبدأ القائل بعدم جواز محاكمة أي مدني أمام محكمة عسكرية.

وفي عام 2015، صدر قانون جديد ينهي محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، مما جعل القوانين المغربية متماشية مع المعايير القانونية الدولية. وفي العام التالي، أمرت محكمة النقض بإجراء محاكمة جديدة لمجموعة "أكديم إزيك" أمام غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالرباط. وخلال المحاكمة، التي بدأت في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016، وافقت المحكمة على أن يقوم أطباء معتمدون لدى المحكمة بإجراء فحوص طبية على 21 من المتهمين لتقييم مدى

صحة دعوهم بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ورفضت المحكمة إجراء فحوص لثلاثة متهمين لم يكونوا قيد الاحتجاز.

وذكر محامي عبد الجليل لعروسي أن موكله كان يرتدي حفاضات، وأظهر ذلك خلال المحاكمة أمام محكمة الاستئناف، وأوضح أن حالته ترجع إلى تعرضه للاغتصاب، حسبما زعم، لدى القبض عليه في عام 2010.

وبعد صدور حكم محكمة الاستئناف، تم توزيع السجناء الصحراويون التسعة عشر، في 16 سبتمبر/أيلول 2017، على سبعة سجون مختلفة، تبعد بما يزيد عن ألف كيلومتر عن عائلاتهم في مدينة العيون بالصحراء الغربية. وبعد نقل السجناء من السجن المحلي العرجات، تقدم عدد من أهاليهم بشكاوى من سوء الظروف في السجن. وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، نُقل أحد السجناء، ويُدعى إبراهيم إسماعيلي، المحكوم عليه أيضاً بالسجن المؤبد، إلى مصحة الأمراض العقلية داخل السجن المحلي تيفلت 2، وذلك بعد أن بدأ إضراباً ثانياً عن الطعام يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني. ولم تقدم إدارة السجن أي تبرير لنقله. ومنذ نقل السجناء يوم 16 سبتمبر/أيلول من السجن المحلي العرجات، حيث كانوا محتجزين بعد المحاكمة، أُضرب ما لا يقل عن 10 منهم عن الطعام أربع مرات، مما أدى إلى تدهور أحوالهم الصحية. وتتضمن مطالب هؤلاء السجناء نقلهم إلى سجون في الصحراء الغربية، وتحسين ظروف الاحتجاز.

وعقب صدور حكم محكمة الاستئناف، في يوليو/تموز 2017، تقدم المتهمون المسجونون بدعاوى للطعن في الأحكام أمام محكمة النقض، والتي لم تفصل بعد في قبول الدعاوى.

لمزيد من المعلومات، انظر: "المغرب/الصحراء الغربية: مزاعم تعذيب تلقي بظلالها على محاكمة أكديم إزيك"، 17 يوليو/تموز 2017. (متاح على الرابط: <http://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/07/moroccowestern-saharator-torture-allegations-cast-shadow-over-trial/>).

الأسماء: عبد الجليل لعروسي، إبراهيم إسماعيلي، البشير خدا، عبد الله التوبالي، محمد باني، سيدي أحمد لمجيد، محمد إمبرك لفقير، محمد التهليل، النعمة الأسفاري، محمد البشير بوتكيزة، سيدي عبد الله أبهاه، أحمد السباعي، محمد بوريال، الشيخ بنكا، حسان الدا، محمد خونا بابيت، محمد لمين هدي، الحسين الزاوي، عبد الله لخفاوني.